

## موضوع العدد

# ملتقى السودان الدولي للاستثمار

عقد في الخرطوم يومي ١١ و ٢١ آذار (مارس) الماضي ملتقى السودان الدولي للاستثمار الذي نظّمته الحكومة السودانية بالتعاون مع مؤسسة الاقتصاد والأعمال التي تتخذ من بيروت مقرا لها. حضر الملتقى أكثر من ٤٠٠ مشارك يمثلون الأجهزة السودانية الرسمية المختصة والمستثمرين سودانيين والعرب والأجانب، ومؤسسات التنمية والتمويل والخدمات المالية الإقليمية والدولية.

ولعل أكثر ما يلفت النظر هو التوقيت الموفق للملتقى إذ انعقد بعد أن توج السودان جهوده الاستكشافية بإنتاج النفط وتصديره على نحو انتقل باقتصاده الوطني إلى مرحلة متقدمة انعكست في الفائض في الميزان التجاري الذي أنجزه بعد عقود متصلة من العجز المتراكم، وفي تغيير جذري في تركيبة عناصر الناتج المحلي الإجمالي وتركيبية حاصيلة الصادرات.

وقد تميز الملتقى بحسن الإعداد له، وملاءة أوراق العمل المقدمة فيه، والمستوى الرفيع للمداولات في جلساته، وفرص الاستثمار التي تمخضت عنه في مختلف قطاعات الاقتصاد السوداني.

وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى الفرص الاستثمارية التي عرضت في الملتقى في القطاعات الإنتاجية والتي تفتح مجالا رحبا للمستثمرين السودانيين والعرب والأجانب للاستثمار في السودان بعد ما تحقق فيه من استقرار في السياسات الاقتصادية الكلية، والتحسين الكبير الذي شهدته البلاد في مجالات النقل البري والاتصالات والإمداد الكهربائي.

وتتضمن الفرص في قطاع الزراعة بشقيها النباتي والحيواني مشاريع متعددة من بينها التوسع في إنتاج الحبوب الزيتية كالسمسم والفول وزهرة الشمس في المناطق المطرية والمحاصيل البستانية في مناطق الزراعة المروية بالإضافة إلى الأعلاف، واللحوم الحمراء، والدواجن، والأحياء المائية، ومنتجات الحياة البرية فضلا عن مواعين الصادرات كالتخزين المبرد والمحاجر وغيرها. كما تشمل الفرص في قطاع الصناعة التحويلية مشاريع التصنيع الغذائي، وصناعات الغزل والنسيج، والصناعات الجلدية، ومواد البناء وما يرتبط بكل ذلك من بنية تحتية في مجالات النقل والاتصالات.

ونظرا للإقبال الجاد تجاه عدد من الفرص الاستثمارية الواعدة الذي عبرت عنه عدة بيوت استثمارية ومستثمرين من الدول العربية من بين الذين شاركوا في الملتقى، فقد يكون من المتعين على جهات الاختصاص في السودان أن تواصل جهودها بفتح ما يشبه "غرف عمليات" أو "قاعات تداول" لتجميع الرغبات الاستثمارية الجادة وتوفير ما تتطلبه من بيانات تكميلية عن كل مجموعة من المشاريع لتمكين الجهات الراغبة من اتخاذ قراراتها الاستثمارية، والأخذ، من ثم، بيد كل منها في المسار التنفيذي تطبيقا لقانون الاستثمار ولوائحه الإجرائية مع ضرورة رصد وتوثيق كل ما يتخذ من خطوات وكل ما يبدي من آراء للإفادة منه في تطوير ممارسات جذب الاستثمار الخارجي المباشر وحسن متابعته ورعايته.

## الوطن العربي

مصر:

### وحدة خاصة لمتابعة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

أنشئت في إطار وزارة التجارة الخارجية (بعد إلغاء وزارة الاقتصاد في مصر) وحدة خاصة تتبع الوزير مباشرة، اختصاصها إعداد البحوث والدراسات المتعلقة بعلاقات مصر التجارية مع منظمة التجارة العالمية ومتابعة أنشطة المنظمات والهيئات والوكالات الدولية التي تعمل في مجال التجارة الخارجية والإعداد للموقف التفاوضي لمصر في المحافل الدولية والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف. وتنسق الوحدة عبر جهازها المتخصص مع أعضاء مكاتب التمثيل التجاري التي تشكل حلقة الوصل مع الخارج من الناحية الفنية.

كما ستعمل الوحدة على تعزيز الوعي وقدرة صناع القرار عبر الدراسات المتخصصة والمناقشات وإبداء الرأي والتنسيق مع أطراف الصناعة المحلية من خلال المجالس السلعية المختصة لنشر ثقافة التجارة متعددة الأطراف وبناء المواقف التفاوضية التي تعكس المصلحة القطرية.

### لجنة لبحث مشكلات الشركات متعددة الجنسيات:

قامت مصلحة الضرائب العامة في مصر بتشكيل لجنة بصفة عاجلة لبحث شكوى إحدى الشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر والتي بدأت خلافاتها مع المصلحة منذ عام ١٩٩٢ لتجاوز مشاكل وروتين القانون الضريبي الحالي وبعد أن أعربت الشركة متعددة الجنسية عن رغبتها بالتسوية وفق ما تتوصل إليه اللجنة.

وتعتزم المصلحة اعتماد هذا الأسلوب في مواجهة منازعات ضريبية مع شركات عالمية أخرى خاصة تلك التي لها قضايا منازعات أمام الدوائر القضائية لفترات تتراوح ما بين ٥-١٠ سنوات إلى حين صدور القانون الضريبي الجديد الذي يفترض أن ينص على معاملة أكثر سهولة لفض النزاعات مع الشركات متعددة الجنسية التي لها استثمارات أجنبية مباشرة في مصر مما يعزز البنية التشريعية لمناخ الاستثمار المصري.

### مشروع قانون للمنافسة ومنع الاحتكار

سينظر مجلس الشعب المصري في مشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار. وكان المشروع قد طرح في أوساط الأكاديميين ورجال الصناعة. وانقسمت هذه الأوساط ما بين مؤيد ومعارض. وطرح بعضهم التساؤل إن كانت مصر فعلا بحاجة لقانون للمنافسة. ويذكر على صعيد الإيجابيات كون القانون يساهم في استكمال تطوير البيئة التشريعية للتوافق مع باقي التشريعات في دول العالم وخاصة مع دخول مصر في اتفاقية مشاركة مع الاتحاد الأوروبي ودخول الشركات متعددة الجنسيات لسوق مصر، وكونه وسيلة لتنظيم القطاع الخاص والعلاقة بين الشركات والحد من الممارسات السيئة الناجمة عن الاحتكار، والذي يعرف وفق مشروع القانون على أنه أي منشأة تستحوذ على ٤٠% من حجم السوق أو من نسبة إنتاج المنشأة إلى الإنتاج الكلي في القطاع. كما أن انحسار الحواجز الجمركية وتقديم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعززان الحاجة لمثل هذا القانون. بينما يذكر في جانب السلبيات أن القطاع الخاص في مصر مازال في طور النمو وإن الوقت غير مناسب لتقييده رغم أن المنافسة مطلوبة إنما حاليا تحتاج الشركات الوطنية إلى دعم كفاءتها الإنتاجية لكونها لم تصل بعد لمرحلة متقدمة تحتاج فيها إلى تنظيم المنافسة خوفاً من الاحتكار.

كما قامت مصر بتقديم ملاحظاتها حول مشروع قانون "القواعد العربية الموحدة لتنظيم المنافسة والسيطرة على الاحتكارات" الذي يعد في إطار جامعة الدول العربية لغرض إيجاد حلول عملية لمعوقات تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

## فلسطين:

### خسائر الاقتصاد الوطني

تقدر الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني منذ الاجتياح الإسرائيلي غير المسبوق لمدينة وقرى ومخيمات الضفة الغربية بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٢ وحصار السلطة الفلسطينية والدمار الذي أحاق بالبنية التحتية بما يزيد على ٥ مليارات دولار إضافة إلى خسائر بشرية جسيمة تمثلت في عشرات الشهداء ومئات الجرحى، وما زال الحصار الإسرائيلي مفروضاً على مناطق السلطة الفلسطينية وحركة الاستيراد ممنوعة عبر موانئ السلطة والمعابر الحدودية إضافة إلى الاستمرار في عزل المدن ووقف حركة البضائع وتعطيل شبكات الكهرباء والمياه ونقص إمدادات الوقود.

وكانت مصادر السلطة الفلسطينية قد أعلنت أنه منذ بداية انتفاضة الأقصى أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ تجاوزت خسائر الاقتصاد الفلسطيني ٧ مليارات دولار وان قطاع الصناعة تضرر بشكل كبير إذ دمرت العديد من المصانع وفقد ما يزيد على ١٢ ألف شخص عملهم وارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى ٦٥%. ويمتلك القطاع الخاص في فلسطين الصناعة بالكامل بينما ينحصر دور السلطة في توفير البيئة التشريعية والمؤسسية والقانونية لتسهيل مهمته. ويشمل قطاع الصناعة التحويلية ١٣ قطاعاً فرعياً تعتمد على استيراد الموارد الأولية بنسبة ٥٦% ويبلغ عدد العاملين بها حوالي ٩٢ ألف عامل. ومنذ عام ١٩٩٨ وحتى اندلاع الانتفاضة كان قطاع الصناعة ينمو بمعدل ٨% سنوياً ويساهم بنسبة ١٩% من الناتج المحلي الإجمالي بما قيمته ١,٢ مليار دولار. كما أن الاقتصاد الفلسطيني كان ينمو بمعدل ٦% سنوياً وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي نحو ٥,٣ مليون دولار.

وفي خطوة منها لدعم الاقتصاد الفلسطيني وفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الفلسطينية قامت دولة الإمارات والسعودية واليمن والجزائر وتونس بإعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية بناء على قرار مؤتمر القمة العربي الطارئ الأخير.

## الأردن:

### أوضاع على الوضع الاقتصادي

استقرت نسبة البطالة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠١ عند حوالي ١٤,٥% مقارنة مع ١٣,٧% عام ٢٠٠٠، وكانت البطالة بين سكان الريف أعلى منها في الحضر (١٦,٩% مقابل ١٤,٤%) وبين الإناث أعلى منها في الذكور (٢٠,٢% مقابل ١٣,٧%) وتركزت البطالة في الفئة العمرية دون الخمس وعشرين سنة بنسبة ٥٨%. ويقدر أن ٥٩,٥% من عاطلين عن العمل مؤهلاتهم العلمية أقل من الشهادة الثانوية.

ومن جهة أخرى أقرت الحكومة الأردنية موازنة عام ٢٠٠١ بحجم إنفاق قدره ٢,٣٥ مليار دينار بزيادة ٩,٥% عن الميزانية الموضوعية لعام ٢٠٠١، مع توقع انخفاض العجز إلى ٣% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٢ مقارنة مع عجز نسبته ٦,٩% عام ٢٠٠١. وقد تضمن مشروع الموازنة برنامجاً استثمارياً بحجم ٥٠٠ مليون دينار يشكل ٢١,٣% من إجمالي حجم الموازنة تركز في مجالات التعليم والصحة والتدريب ومحاربة البطالة، وتركت

الحكومة المجال للقطاع الخاص للاستثمار في النشاطات الإنتاجية والخدمية. وقد بلغ الدين العام الداخلي حتى نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ حوالي ١,٢٦ مليار دينار بنسبة ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي. أما الدين العام الخارجي فبلغ ٤,٧٤ مليار دينار للفترة ذاتها بما نسبته ٧٥,٢% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويقدر الناتج المحلي الإجمالي للأردن عام ٢٠٠١ بنحو ٦,٣ مليار دينار مقارنة مع ٥,٩ مليار دينار عام ٢٠٠٠. أما بالنسبة لعام ٢٠٠٢ فيتوقع أن يحقق الاقتصاد الأردني معدل نمو قدره ٤% ليبلغ ٦,٦ مليار دينار.

أما عن وضع القطاع التجاري، فقد ارتفعت الصادرات الأردنية إلى ١٢٠٤ ملايين دينار حتى نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ مقابل ٩٨٩ مليون دينار للفترة ذاتها عام ٢٠٠٠. أما الإيرادات فقد بلغت ٣١٦٣ مليون دينار مقابل ٢٩٠٣ ملايين دينار للفترة ذاتها مما يرفع العجز التجاري الأردني إلى ١٧٠٩ ملايين دينار مقابل ١٦٦٥ مليون دينار للفترة ذاتها. ومن حيث تركيبة الصادرات الأردنية شكل قطاع الألبسة الجاهزة ١٥% يليه البوتاس (١٠%). ومن ناحية التوزيع الجغرافي للصادرات احتل السوق الأمريكي المرتبة الأولى بنسبة ١٢% يليه السوق الهندي (١٠%). أما من حيث الواردات فجاءت السوق العراقية في المرتبة الأولى بنسبة ١٥% تليها السوق الألمانية (٩%). وشكل النفط الخام ١٢% من إجمالي الواردات الأردنية يليه السيارات والجرارات وخلافه بنسبة ٩%.

### الكويت:

#### خطوات لدعم قطاع الصناعة

قامت الحكومة الكويتية باتخاذ مجموعة من الخطوات لدعم الصناعة الوطنية وتنمية وتطوير القطاع الصناعي ورفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (حاليا ٤% فقط وباستثمارات تصل إلى ١,٥ مليون دينار كويتي) منها تشكيل لجنة دعم المنتج الوطني، واعتماد استراتيجية صناعية طويلة المدة (٢٠٠٠-٢٠١٥) وإقرار قانون تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر رقم (٨) لسنة ٢٠٠١ والذي بموجبه يسمح للأجانب بتملك ١٠٠% من المشاريع الاستثمارية في القطاعات المحددة، وإنشاء مركز تنمية الصادرات الصناعية بقرار مجلس الوزراء رقم ١٠٤/٢٠٠١ لتشجيع وتنمية الصادرات الوطنية إلى الأسواق العالمية ووضع آليات لتسويق وتنمية الصادرات الوطنية ودعم المنتج الوطني، وتطوير عدد من المناطق الصناعية على أن يقوم القطاع الخاص بالدور الرئيسي في ذلك، وأخيرا استكمال اللوائح الخاصة بالقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ بشأن دعم العمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص ومعالجة الاختلالات الحالية في سوق العمل المحلية. وبرزت اقتراحات تدعو للنظر في إقامة جهاز لمكافحة الدعم والإغراق يلائم القطاع الصناعي في الكويت، والنظر في الفرص التي تتيحها التجارة الإلكترونية للصناعة المحلية، وكذلك النظر في إنشاء مجلس لتنمية الصادرات لرسم السياسات العامة لتشجيع الصادرات والتنسيق مع الجهات المعنية للتنفيذ وتأهيل الكفاءات المحلية.

## الاقتصاد الجديد

## الأردن: قانون المعاملات الإلكترونية وفريق إقليمي

بدأ الأردن في آذار (مارس) ٢٠٠٢ العمل بقانون المعاملات الإلكترونية الذي يهدف إلى تيسير استخدام الوسائل الإلكترونية في إجراء المعاملات. وأعطيت بموجب القانون شرعية نافذة وصلاحيات في الإثبات والإلزام للسجل الإلكتروني والعقد الإلكتروني والرسالة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني أسوة بالوثائق والمستندات الخطية والتوقيع الخطي، على أن تتوفر عدة شروط لكل منها. فالسجل الإلكتروني يجب أن تكون المعلومات المدرجة به قابلة للحفظ والتخزين والاسترجاع وأن يحفظ بالشكل الذي تم به إنشاؤه أو إرساله أو تسلمه أو أي شكل يثبت دقة المعلومات الواردة به كما أن المعلومات الواردة بالسجل يجب أن تدل على من ينشئه ويتسلمه وتاريخ ووقت الإرسال والتسلم. كما نص القانون على الشروط التي تجعل السند الإلكتروني قابلاً للتحويل والتداول واعتباره وسيلة مقبولة للدفع وفقاً لأحكام قانون التجارة. ويتمتع حامل السند الإلكتروني بكامل الحقوق والالتزامات لحامل السند العادي. وبموجب القانون تخضع المؤسسات المالية التي تقوم بعمليات التحويل الإلكتروني للأموال لأحكام البنك المركزي الأردني والتعليمات الخاصة بها.

ومن جهة أخرى تم اختيار الأردن ليكون المقر الإقليمي للمنطقة العربية لفريق عمل تقنيات المعلومات والاتصالات التابع للأمم المتحدة (UNICTTF) وكان الفريق قد تشكل في نهاية عام ٢٠٠١ تحت رعاية مباشرة من الأمين العام كوفي عنان لتعزيز المبادرة التي أطلقتها الأمم المتحدة عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وصادق عليها خلال قمة الألفية في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ حوالي ١٥٠ رئيس دولة وتضمنت في (الإعلان الألفي). وتهدف هذه المبادرة إلى تقليص الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية ونشر منافع الثورة الرقمية ودعم مبادرات واسعة النطاق لوضع تقنيات الاتصالات والمعلومات في خدمة التنمية وتعزيز التعاون بين أطراف العملية التنموية كشركاء متساويين.

وعقد الاجتماع الأول للفريق مطلع شهر كانون الثاني (يناير) عام ٢٠٠٢ بتنظيم مشترك بين وزارة الاتصالات الأردنية ومجموعة طلال أبو غزالة وجمعية شركات تقنية المعلومات الأردنية (إنتاج). وشارك في الاجتماع المهتمون في قطاعات الاتصالات والحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن والدول العربية. وبحث الاجتماع الوضع القائم في الدول العربية من حيث الاستراتيجية والبنية التحتية للاقتصاد الرقمي في مجالات الاتصالات والمعلوماتية ومشاريع الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني. وقد تشكل فريق العمل بالتركيبة التالية: ممثلون عن: الحكومات (١٨ عضواً) والقطاع الخاص (٨ عضواً) والمنظمات التمويلية والتنموية (٦ أعضاء) والجمعيات غير الحكومية (٤ أعضاء).

## دول الخليج العربية: دراسة التجارة الإلكترونية

في إطار مواكبة دول مجلس التعاون الخليجي للتطورات العالمية والحاجة إلى تنظيم التجارة الإلكترونية في دول المجلس والإفادة من الفرص التي توفرها التجارة الإلكترونية لدعم الاقتصاد المحلي وتنمية الصادرات وتسهيل الأمور التجارية، تعاقد مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع شركة سعودية مالية متخصصة لإعداد دراسة حول وضع التجارة الإلكترونية ومجالات الاستخدام في دول المجلس وينتهي إعدادها في النصف الأول من عام، ٢٠٠٢ وتشمل تقويم حجم التجارة الإلكترونية ومجالات الاستخدام في دول المجلس والعالم وسبل تنمية التجارة الإلكترونية لديها مستقبلاً، وتقويم البنية الأساسية للاقتصاد الرقمي في دول المجلس، ووضع تصور عن تحرير سوق مزودي خدمات الإنترنت والتجارة الإلكترونية

على مستوى دول المجلس وأخيراً دراسة الأنظمة والتشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية في دول المجلس، التي ما زال معظمها لم يصدر بعد تشريعات أو قوانين محلية تنظم التجارة الإلكترونية.

ومن جهة أخرى أعدت وزارة التجارة السعودية خطة عمل شاملة من ١٣ عنصراً تفصل الخطوط التنفيذية والجدول الزمني لدخول السعودية عالم الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية من خلال الإنترنت أو عبر الهاتف النقال، للإفادة من الخدمات التي توفرها التجارة الإلكترونية وفي الوقت ذاته الحفاظ على مستويات الأمان لأداء الأعمال الإلكترونية التجارية والخدمية والإعلانية بفعالية.

ويعتبر غياب التشريعات والأنظمة والبنية التحتية التي تقنن التجارة الإلكترونية وتعاملات أطرافها من أهم معوقات انتشار استخدامها وتؤدي إلى فقدان الثقة بسرية وخصوصية المعلومات المتبادلة. كما أن نقص الوعي بأهمية نظم التجارة الإلكترونية وإقرار المواصفات القياسية لأدوات التجارة الإلكترونية وانحصارها في فئة معينة ساهم أيضاً في عدم توسع وانتشار استخدامها على نطاق واسع في السعودية. ويتوقع أن تزداد أهمية المعاملات الإلكترونية مع ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت في السعودية، والذي يتوقع أن يرتفع إلى ٢١ % من عدد السكان في نهاية عام ٢٠٠٣ (أي ما يعادل ١,٣ مليون مستخدم).

ووفق البيانات المتوفرة، بلغ حجم التجارة الإلكترونية عالمياً نحو ١٣٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠، مقارنة مع ٥٨ مليار دولار عام ١٩٩٩، شكلت حصة الدول العربية منها حوالي ٧ ملايين دولار. وتجدر الإشارة إلى أن حجم التجارة الإلكترونية بين قطاع الأعمال يقدر أن يبلغ ما يزيد على ٨٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤ وبين قطاع الأعمال والمستهلكين نحو ٢٠٠ مليار دولار. كما يقدر أن حجم التجارة الإلكترونية عبر استخدام الهاتف النقال سيبلغ نحو ٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣.

### مصر : خدمة الإنترنت مجاناً

بدأت مصر اعتباراً من كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٢ بتوفير خدمة الإنترنت مجاناً في إطار خطة متكاملة تتبناها الحكومة المصرية لتعزيز وضع مصر في مجتمع المعلوماتية العالمي وتعميم استخدامات الاقتصاد الرقمي. ويوجد في مصر حالياً حوالي ٦٠ شركة تحمل صفة مزود خدمة الإنترنت وتخضع هذه الشركات إلى تصنيف يضعها في ثلاث درجات. الدرجة الأولى للشركات المتخصصة الكبرى التي ترتبط بها شبكة من الشركات الأصغر التي بدورها تتيحها للمستخدمين النهائيين. وتعني مجانية الخدمة إعفاء المستخدمين من رسوم الاشتراك التي تدفع إلى مزودي خدمة الإنترنت أما تكلفة استخدام ساعات الاتصال الهاتفي بين حاسوب المستخدم والأجهزة الخادمة لمزود الخدمة للوصول إلى الشبكة العالمية من خلالها فستبقى الرسوم عليه كما هي ويتقاسم عوائدها مزودو الخدمة مع الشركة المصرية للاتصالات بنسبة ٧٠% و ٣٠% على التوالي. علماً بأن تكلفة المكالمات الهاتفية جنية واحد لكل ساعة (٢٠ سنتاً أمريكي/الساعة). ويتوقع أن يساهم ذلك الإجراء في زيادة عدد المستخدمين للإنترنت في مصر بهدف أن يتضاعفوا خمس مرات إلى ٢,٥ مليون مستخدم من حوالي ٦٠٠ ألف مستخدم حالياً رغم أن تحقيق هذا يتوقف على وجود عدد كاف من الخطوط الهاتفية وأجهزة الحاسوب (التي يقدر ثمن الواحد منها في مصر بحدود ثلاثة آلاف جنية أي حوالي ٦٠٠ دولار أمريكي) والقيام بإجراءات فعلية للإفادة من هذه الفرصة وخاصة تسريع مشروع (الحاسوب الاقتصادي) الذي تتبناه الحكومة المصرية لغرض توفير أجهزة رخيصة الثمن،

وبتخفيض الجمارك على أجهزة الحاسوب التي تتراوح حالياً ما بين ١٥% إلى ٢٠%، والعمل بنظام التقييد في بيع أجهزة الحاسوب لدى الشركات الصغيرة مثلما هو حالياً لدى بعض مؤسسات الحاسوب الكبيرة.

وقد أعربت إحدى الشركات الكبرى المزودة لخدمة الاشتراك في الإنترنت عن أن خسارتها الفورية لرسوم الاشتراك لا يشكل مصدر قلق لها لأنها كانت تتوقع ذلك ويبقى التحدي المائل أمامها بالمسارعة إلى تطوير خدماتها ورفع مستواها وزيادة عدد المشاركين والتخلي ببعده النظر رغم توقعها المشاكل في توافر السيولة بسبب فترة الانتظار في تسلم حصتها من العوائد بعد قيام الشركة المصرية للاتصالات بتحصيل رسوم المكالمات الهاتفية.

### اليمن: مشروعات لخدمة الإنترنت

أطلق اليمن مشروعين ضخمين لخدمة الإنترنت يوفران الخدمة لنحو ٣٨ ألف مشترك في المرحلة الأولى و ١١٠ آلاف مشترك مستقبلاً. وقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في اليمن حتى نهاية عام ٢٠٠١ نحو ٧٢٠٠ شخص منذ أن بدأت الخدمة عام ١٩٩٦. وسيوفر المشروع الأول خدمة الإنترنت في اليمن والبريد الإلكتروني بطريقة متطورة وشاملة وأسعار مناسبة ويتجنب المشاكل التي برزت سابقاً من انقطاع الخدمة وبطء السرعة وارتفاع الأسعار. أما المشروع الثاني فهو مشروع البوابة اليمنية للإنترنت الذي يسهل وصول مزودي خدمة الإنترنت بسرعة وسرعة عاليتين للشبكة الدولية للمعلومات عبر الأقمار الصناعية أو كابلات الألياف الضوئية وإيجاد رقابة على المواقع التي تمس بقيم المجتمع. وقد نظمت وزارة المواصلات اليمنية ندوة تعريفية بهذين المشروعين في الأوساط الحكومية والأهلية خاصة وأن المشروعين يفتحان الباب لدخول القطاع الخاص إلى جانب المؤسسة العامة للاتصالات. ويعتبر هذان المشروعان خطوة أولى على طريق بناء (قرية إلكترونية) تساهم في تعزيز الاستثمار في تقنية المعلومات ونشر التجارة الإلكترونية والتمهيد لإنشاء الحكومة الإلكترونية. الكويت: مشروع القرية التكنولوجية

أقر مجلس الوزراء الكويتي مشروع القرية التكنولوجية الذي يتضمن ٣ مشاريع مهمة لإدارة المياه والتكنولوجيا الحيوية وخلايا الوقود ويتم تمويلها عبر إنشاء صندوق برأس مال ١٠٠ مليون دينار لعشر سنوات. وستدخل في هذه المشاريع شركات أجنبية متخصصة. ويهدف هذا المشروع إلى تهيئة الاقتصاد الكويتي للتقنية المتقدمة عبر تعزيز البحوث العلمية وتطوير الصناعات المرتبطة بها.

## مؤشرات مؤشر الاستدامة البيئية عام ٢٠٠٢

تعريف: يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بالتنسيق مع مركز قانون وسياسات البيئة لجامعة ييل ومركز علوم الأرض لجامعة كولمبيا منذ عام ٢٠٠٠ مؤشر الاستدامة البيئية لغرض قياس درجة التقدم في السياسات البيئية واتساقها مع سياسات الدولة الأخرى ومدى ترابطها مع البيئة الصحية والتعليمية والاجتماعية، ويشمل المؤشر ١٤٢ دولة منها ١٦ دولة عربية.

المكونات: يتكون المؤشر من ٢٠ متغيراً أساسياً تشمل ٦٨ مكوناً إجمالياً تقسم على المحاور التالية:

- قوانين المحافظة على البيئة الطبيعية (المياه والهواء والأرض).
  - الإجراءات المتخذة لتخفيف التلوث البيئي والحد من الانبعاثات السامة.
  - مستوى الصحة والتعليم والأوضاع الاجتماعية.
  - وضع القدرة الاجتماعية والتكنولوجية والمؤسسية.
  - مدى التنسيق مع الجهود العالمية القائمة لحماية البيئة والحفاظ عليها.
- دليل المؤشر: يقسم المؤشر الدول إلى مجموعة أفضل (٥٠) دولة في الحفاظ على الاستدامة البيئية، مجموعة الدول المتوسطة في سياسات البيئة تشمل (٥٠) دولة ومجموعة الدول الضعيفة في سياسات البيئة تشمل (٤٢) دولة المتبقية.

وضع الدول في المؤشر:  
وفق المؤشر الذي صدر في شباط (فبراير) ٢٠٠٢ احتلت فنلندا المرتبة الأولى تلتها النرويج والسويد وكندا وسويسرا. واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة (٥١) وبريطانيا المرتبة (٩٩) وجاءت دولتان عربيتان في آخر القائمة.

وضع الدول العربية: دخلت المؤشر ١٦ دولة عربية كآلاتي:  
- دولتان عربيتان في موقع متقدم نسبياً هما الأردن (رتبة ٥٣) وتونس (رتبة ٦١).  
- ٣ دول عربية في موقع متوسط هي الجزائر (رتبة ٧٠) والمغرب (رتبة ٧٣) ومصر (رتبة ٧٤).

- ٣ دول عربية في موقع متدني تشمل السودان (رتبة ١٠٣) ولبنان (رتبة ١٠٦) وسوريا (رتبة ١٠٧).

- ٦ دول عربية في موقع متدني جداً تشمل سلطنة عمان (رتبة ١٢٠) وليبيا (رتبة ١٢٤) وموريتانيا (رتبة ١٢٦) والصومال (رتبة ١٣٢) والسعودية (رتبة ١٣٨) والعراق (رتبة ١٣٩).

- دولتان عربيتان في آخر القائمة هما الإمارات (رتبة ١٤١) والكويت (رتبة ١٤٢).

### دروس مستفادة:

- مؤشر الاستدامة البيئية يعكس جدية الالتزام بموضوع البيئة على مستوى القطر ومدى قدرة القطر على خلق التوازن بين إدارة الموارد الطبيعية وتلبية الحاجات اليومية الملحة للسكان ومدى نجاحه في إدخال السياسات البيئية في صميم سياسات الدولة كما أنه يتيح الفرصة لمقارنة سياسات البيئة بين الدول لتبيان الصورة العالمية للوضع البيئي.
- يؤكد القائمون على المؤشر أن بمقدور كل دولة أن تحسن وضعها البيئي وتضبط الانفلات الاستهلاكي وتخفف من الانبعاثات الضارة التي تؤدي إلى تلوث الهواء ومصادر المياه وتعزيز ترشيد الاستهلاك في هذين المصدرين الحيويين.



- لإنجاح الجهود المبذولة على مستوى القطر ومنه على مستوى العالم في مجال حماية البيئة لا بد من تفعيل دور القطاع الخاص للحفاظ على المعايير الدولية المعتمدة في المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية التي يقوم بها. ومن جهة أخرى تعزيز المشاركة الشعبية في الالتزام بمعايير الحفاظ على البيئة عبر نشر الوعي البيئي.
- أصدر القائمون على هذا المؤشر وبشكل أولي مؤشرا آخر هو مؤشر الأداء البيئي لقياس الإنجازات القائمة في الوضع البيئي داخل القطر.
- بتحليل وضع الدول العربية في مؤشر الاستدامة البيئية يستدل على مدى الحاجة إلى بذل جهود مكثفة لتحسين السياسات الخاصة بالبيئة لدى حكوماتها وكذلك الممارسات البيئية التي تحكم تصرفات شعوبها.

الترتيب	القطر	رصيد المؤشر
١	فنلندا	٧٣,٩
٢	النرويج	٧٣,٠
٣	السويد	٧٢,٦
٤	كندا	٧٠,٦
٥	سويسرا	٦٦,٥
٦	اوروغواي	٦٦,٠
٧	النمسا	٦٤,٢
٨	ايسلندا	٦٣,٩
٩	كوستاريكا	٦٣,٢
١٠	لاتفيا	٦٣,٠
١١	هنغاريا	٦٢,٧
١٢	كرواتيا	٦٢,٥
١٣	بتسوانا	٦١,٨
١٤	سلوفاكيا	٦١,٦
١٥	الأرجنتين	٦١,٥
١٦	استراليا	٦٠,٣
١٧	بنما	٦٠,٠
١٨	استونيا	٦٠,٠
١٩	نيوزلندا	٥٩,٩
٢٠	البرازيل	٥٩,٦
٢١	بوليفيا	٥٩,٤
٢٢	كولومبيا	٥٩,١
٢٣	سلوفينيا	٥٨,٨
٢٤	البانيا	٥٧,٩
٢٥	باراغواي	٥٧,٨
٢٦	ناميبيا	٥٧,٤
٢٧	ليثوانيا	٥٧,٢
٢٨	البرتغال	٥٧,١
٢٩	البيرو	٥٦,٥
٣٠	بوتان	٥٦,٣

الترتيب	القطر	رصيد المؤشر
٣١	الدانمارك	٥٦,٢
٣٢	لاوس	٥٦,٢
٣٣	فرنسا	٥٥,٥
٣٤	هولندا	٥٥,٤
٣٥	تشيلي	٥٥,١
٣٦	الجابون	٥٤,٩
٣٧	ايرلندا	٥٤,٨
٣٨	ارمينيا	٥٤,٨
٣٩	مولدوفا	٥٤,٥
٤٠	الكونغو	٥٤,٣
٤١	الاكوادور	٥٤,٣
٤٢	منغوليا	٥٤,٢
٤٣	جمهورية أفريقيا الوسطي	٥٤,١
٤٤	أسبانيا	٥٤,١
٤٥	الولايات المتحدة	٥٣,٢
٤٦	زيمبابوي	٥٣,٢
٤٧	هوندوراس	٥٣,١
٤٨	فنزويلا	٥٣,٠
٤٩	روسيا البيضاء	٥٢,٨
٥٠	ألمانيا	٥٢,٥
٥١	بابوا نيو غينيا	٥١,٨
٥٢	نيكاراجوا	٥١,٨
٥٣	الأردن	٥١,٧
٥٤	تايلاند	٥١,٦
٥٥	سيرلانكا	٥١,٣
٥٦	كيرغستان	٥١,٣
٥٧	البوسنة وهرتسيغا	٥١,٣

الترتيب	القطر	رصيد المؤشر
٥٨	كوبا	٥١,٢
٥٩	موزامبيق	٥١,١
٦٠	اليونان	٥٠,٩
٦١	تونس	٥٠,٨
٦٢	تركيا	٥٠,٨
٦٤	التشيك	٥٠,٢
٦٥	غانا	٥٠,٢
٦٦	رومانيا	٥٠,٠
٦٧	غواتيمالا	٤٩,٦
٦٨	ماليزيا	٤٩,٥
٦٩	زامبيا	٤٩,٥
٧٠	الجزائر	٤٩,٤
٧١	بلغاريا	٤٩,٣
٧٢	روسيا	٤٩,١
٧٣	المغرب	٤٩,١
٧٤	مصر	٤٨,٨
٧٥	السلفادور	٤٨,٧
٧٦	اوغندا	٤٨,٧
٧٧	جنوب أفريقيا	٤٨,٧
٧٨	اليابان	٤٨,٦
٧٩	جمهورية الدومنيكان	٤٨,٤
٨٠	تنزانيا	٤٨,١
٨١	السنغال	٤٧,٦
٨٢	ملاوي	٤٧,٣
٨٣	مقدونيا	٤٧,٢
٨٤	ايطاليا	٤٧,٢
٨٥	مالي	٤٧,١
٨٦	بنغلاديش	٤٦,٩
٨٧	بولندا	٤٦,٧
٨٨	كازاخستان	٤٦,٥
٨٩	كينيا	٤٦,٣
٩٠	مينا مار (بورما)	٤٦,٢
٩١	بريطانيا	٤٦,١
٩٢	المكسيك	٤٥,٩
٩٣	الكاميرون	٤٥,٩
٩٤	فيتنام	٤٥,٧
٩٥	بنين	٤٥,٧
٩٦	تشاد	٤٥,٧
٩٧	كامبوديا	٤٥,٦
٩٨	غينيا	٤٥,٣

الترتيب	القطر	رصيد المؤشر
٩٩	نيبال	٤٥,٢
١٠٠	إندونيسيا	٤٥,١
١٠١	بوركينافاسو	٤٥,٠
١٠٢	السودان	٤٤,٧
١٠٣	غامبيا	٤٤,٥
١٠٤	ايران	٤٤,٤
١٠٥	توغو	٤٤,٣
١٠٦	لبنان	٤٣,٨
١٠٧	سوريا	٤٣,٦
١٠٨	ساحل العاج	٤٣,٤
١٠٩	زائير	٤٣,٣
١١٠	تاجكستان	٤٢,٤
١١١	انجولا	٤٢,٤
١١٢	باكستان	٤٢,١
١١٣	اثيوبيا	٤١,٨
١١٤	اذربيجان	٤١,٨
١١٥	بوروندي	٤١,٦
١١٦	الهند	٤١,٦
١١٧	الفلبين	٤١,٦
١١٨	اوزبكستان	٤١,٣
١١٩	رواندا	٤٠,٦
١٢٠	سلطنة عمان	٤٠,٢
١٢١	ترينداد وتوباجو	٤٠,١
١٢٢	جامايكا	٤٠,١
١٢٣	النيجر	٣٩,٤
١٢٤	ليبيا	٣٩,٣
١٢٥	بلجيكا	٣٩,١
١٢٦	موريتانيا	٣٨,٩
١٢٧	غينيا بيساو	٣٨,٨
١٢٨	مدغشقر	٣٨,٨
١٢٩	الصين	٣٨,٥
١٣٠	ليبيريا	٣٧,٧
١٣١	تركمنستان	٣٧,٣
١٣٢	الصومال	٣٧,١
١٣٣	نيجيريا	٣٦,٧
١٣٤	سيراليون	٣٦,٥
١٣٥	كوريا الجنوبية	٣٥,٩
١٣٦	اوكرانيا	٣٥,٠
١٣٧	هايتي	٣٤,٨
١٣٨	السعودية	٣٤,٢

الترتيب	القطر	رصيد المؤشر
١٣٩	العراق	٣٣,٢
١٤٠	كوريا الشمالية	٣٢,٣
١٤١	الإمارات	٢٥,٧
١٤٢	الكويت	٢٣,٩

## ضمان

### تطورات في قطاع التأمين

قدرت الخسائر الإجمالية التي ستتحملها شركات التأمين ما بعد أحداث ٩/١١ بما يتراوح بين ٢٠ - ٤٠ مليار دولار تبلغ حصة مجموعة لويديز في لندن منها نحو ١,٩٢ مليار دولار وهي أكبر خسارة تحيق بها من تحقق خطر واحد. وقدرت شركة بيركشير هاثاوي الأمريكية خسائرها بنحو ٢,٢ مليار دولار. وقد ارتفعت أقساط التأمين على الرحلات الجوية والبحرية مع تزايد المخاطر المرتبطة بالطيران.

أما حالياً فنقدر خسائر قطاع التأمين وإعادة التأمين في مجال التأمين العام للملكية والحوادث بما يتراوح بين ٧٠ - ١٠٠ مليار دولار مما يهدد بتضييق الطاقة الاستيعابية لسوق التأمين ككل وخلق مزيد من التحوط لدى ضامني المخاطر السياسية والتوجه للانتقائية في التعامل مع الأسواق المصنفة الأعلى مخاطرة وكذلك اللجوء إلى مزيد من توزيع المخاطر والالتفات إلى المعايير البيئية.

وفي مواجهة تداعيات أحداث ٩/١١ بادر مسؤولون خليجيون في قطاع التأمين إلى النظر في إنشاء صناديق وطنية للتأمين ضد مخاطر الإرهاب والتخريب والشغب والإضرابات والاضطرابات وتأسيس شركة مشتركة ضخمة لإعادة التأمين برأسمال يبلغ ٥٠٠ مليون دولار لمواجهة الأخطار التأمينية التي برزت بعد أحداث ٩/١١ ولمواجهة مغالاة شركات التأمين العالمية في فرض رسوم إضافية على أسعار التأمين. وكانت شركات إعادة التأمين الكبرى قد توقفت عن منح التغطية التأمينية المتعلقة بمخاطر الإرهاب والتدمير لشركات التأمين الوطنية أو حددتها بأسعار مرتفعة وشروط مشددة مطالبة مشاركة شركات التأمين المباشر في تحمل الأعباء.

وتهتم الدول العربية بموضوع توافر التأمين من منطلق تأثير ذلك في القرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي لإعطاء إشارة واضحة لسلامة الأوضاع الأمنية لديها. وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب قد أنشئ منذ عام ١٩٨١ في البحرين ويقوم بتوفير غطاء تأمين لمخاطر الحرب على السفن والبضائع التي تنتقل عبر وسائل النقل البحري والجوي والبري والطيران.

وعلى صعيد عالمي قامت مجموعة اليانز الألمانية للتأمين بإقامة وحدة تأمين ضد مخاطر الإرهاب وهي أول شركة أوروبية تتخذ مثل هذه الإجراءات بعد أحداث ٩/١١ وقد انضمت إليها شركة سويس ري، وهي ثاني أكبر شركة لإعادة التأمين في العالم، بحصة ٢٠%. وسيكون مقر هذه الوحدة في لكسمبورج وستشارك ٣ شركات تأمين أخرى منها زيورخ للخدمات

المالية. وستعمل هذه الوحدة بداية على تقديم الغطاء التأميني ضد الإرهاب للشركات الأوروبية ويقتصر على تأمين الممتلكات والمباني وما بداخلها. وقد أوضحت شركة سويس ري أن الحكومات يجب أن تواصل تعاونها مع شركات التأمين لسد الفجوة كما فعلت عندما قامت بتوفير غطاء تأميني لشركات الطيران الوطنية كي تستطيع ممارسة أعمالها، وإن كان ذلك الإجراء لفترة محدودة، وكذلك المشاركة في تحمل أعباء الخسارة من التأمين عن مخاطر الإرهاب إن تحققت لارتفاع التكاليف والقيام بدور نشط (كملاذ تأميني أخير).

وفي مصر واجهت شركات التأمين شروطاً جديدة ومنتشدة وزيادة في الأسعار في مفاوضاتها مع شركات إعادة التأمين العالمية مثل شركات سويس ري واليايز واكسا لتجديد اتفاقيات إعادة التأمين لعام ٢٠٠٢ وذلك في ضوء تداعيات أحداث ٩/١١ وتدهور أقساط التأمينات مما أدى إلى تدهور حجم الأقساط المسندة لإعادة التأمين. وقد فرضت احتجاز نسبة ٤٠% من الأقساط المسندة إلى إعادة التأمين في جميع فروع التأمينات العامة ما عدا التأمين البحري (نسبة ٢٥%)، كما قلصت ساعات اتفاقيات إعادة التأمين وفرضت شروطاً إضافية. وقد تحملت سوق التأمين المصرية جزءاً متواضعاً من الخسائر التي فرضتها تداعيات أحداث ٩/١١ عبر عمليات إعادة التأمين ومازالت معرضة لمخاطر في حالات التأمين على البضائع ضد أخطار البحر والملاحة البحرية وأخطار الحرب. وقد تدخلت الحكومة المصرية لوضع ضمان مالي لتعويضات الطيران. وسيعني ذلك زيادة حجم المخصصات الفنية لشركات التأمين لمواجهة المخاطر المحتملة. وتجدر الإشارة إلى أنه لم تشهد شركات التأمين المصرية حالات إفلاس وحافظت على ملاءة مالية قوية مع وجود مخصصات واحتياطات لمواجهة التعويضات الطارئة جنبتها أزمة سيولة.

## فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

### مشاريع صناعية سلطنة عمان

- \* مشروع رقائق الألومنيوم المتناهية في الرقة
- يهدف المشروع إلى إنتاج رقائق الألمنيوم ذات سماكة ٦، ٩، ١٢ ميكرون، وعرض ٦٠٠، ٩٠٠، ١٠٠٠ ملم. وتستخدم هذه الرقائق في تصنيع مواد التغليف متعددة الطبقات مع مواد أخرى مثل البولي إيثيلين، البولي إيستر، الورق. كما تستخدم هذه النوعية من المواد في تغليف المواد الغذائية مثل مسحوق الحليب، الشكولاته، السجائر والعقاقير الصيدلانية وغيرها.
- الطاقة الإنتاجية: تبلغ طاقة المشروع على أساس ٣ ورديات في اليوم ٥٠٠٠ طن سنوياً من الرقائق متناهية الرقة.
- المبيعات: ١٦,٤٩ مليون دولار.
- التكاليف الاستثمارية: ١٨,٨٧ مليون دولار.
- العمالة: ٥٠ .
- معدل العائد الداخلي: ١٩%.
- المواد الأولية: المادة الأولية للمشروع هي لفات من صفائح الألمنيوم ذات سماكة ٠,٦ ملم والتي يتم إنتاجها في شركة جارمكو في دولة البحرين.
- الأسواق: يستهدف المشروع تلبية احتياجات السوق المحلي في سلطنة عمان، بالإضافة إلى التصدير لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا ودول العالم الأخرى، لما يتمتع به من ميزات تنافسية وجودة عالية.
- الجوانب البيئية: العملية الإنتاجية المستخدمة حديثة وأمنة بيئياً، حيث لا ينتج عنها أي انبعاثات أو مخلفات ضارة.

### \* ألواح الجبس المقواة بالألياف الزجاجية

- تشمل عملية التصنيع عمليات خلط الجبس بالإضافة اللازمة، التدعيم بالألياف الزجاجية، تشكيل الألواح، المعالجة، التقطيع حسب الحاجة. ويهدف المشروع إلى توفير هذه المواد (ألواح من الجبس مقواة بالألياف الزجاجية) للاستخدام كحوائط عازلة في المباني والإنشاءات، مع ملاحظة أن هذه الألواح تتميز بخفة وزنها وقدرتها على عزل الماء، كما يمكن ملء تجويفاتها بالأسمنت وأسياخ الحديد واستعمالها كحوائط حالمة.

- الطاقة الإنتاجية: ٧٣٤٤٠٠ متر مربع (٢٥٧٠٠) من الألواح على